وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يُعلن اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي في الشرقية والربع الخالي

الرياض

صرَّح صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز وزير الطاقة، بأن شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) تمكنت - بفضل الله - من اكتشاف حقلين للغاز الطبيعي في الربع الخالي، حيث اكتُشِف حقل «الحيران» للغاز الطبيعي، بعد أن تدفق الغاز من مكمن «حنيفة» في بئر (الحيران - 1) بمعدل (30) مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، و(600ر1) برميلٍ من المكثفات، بالإضافة إلى تدفق الغاز من مكمن «العرب - ج» في الحقل نفسه بمعدل (1 ر 3) ملايين قدم مكعبة قياسية في اليوم، وكذلك اكتُشِف حقل «المحاكيك» للغاز الطبيعي، بعد أن تدفق الغاز من بئر (المحاكيك - 2) بمعدل (85 ر 0) مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم.

كما اكتُشِف الغاز الطبيعي في خمسة مكامن في حقول مكتشفة مسبقاً، حيث اكتُشف الغاز الطبيعي في مكمن «الجله» في حقل «عسيكرة» في الربع الخالي، بعد أن تدفق الغاز بمعدل (46) مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، إضافة إلى اكتشاف مكمن إضافي للغاز الطبيعي في حقل «شدون» غرب مركز حرض، حيث اكتُشِف الغاز الطبيعي في مكمن «عنيزة - أ» بعد أن تدفق الغاز بمعدل (15ر5) مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، مصحوباً بنحو (460) برميلاً من المكثفات.

كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في مكمن «عنيزة ب/ج» في حقل «مزاليج» جنوب غرب الظهران، حيث تدفق الغاز بمعدل (14) مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، مصحوباً بنحو (150 ر4) برميلاً يومياً من المكثفات، واكتُشِف أيضاً الغاز الطبيعي في مكمن «الصارة» في حقل «الوضيحي» ومكمن «القصيباء» في حقل «أوتاد» جنوب غرب مدينة الهفوف، حيث تدفق الغاز الطبيعي من مكمن «الصارة» بمعدل (7 ر 11) مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، ومن مكمن «القصيباء» بمعدل (1 ر 5) ملايين قدم مكعبة قياسية في اليوم، مصحوباً بنحو (57) برميلاً يومياً من المكثفات.

وختم سمو وزير الطاقة تصريحه بحمد الله جل وعلا، وشكره على ما أنعم به، كما رفع التهنئة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - بما تحقق من إنجازات، سائلاً المولى عز وجل دوام الأمن والأمان والازدهار للمملكة وشعبها.

«مجلس التعاون»: العالم سيحتاج للنفط والغاز الآن وفي المستقبل

الرياض

قال معالي جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن دول مجلس التعاون لاعب أساسي وشريك موثوق به دولياً في مجال ضمان أمن الطاقة، وإن موضوع السياسة الجديدة لأمن الطاقة، يحتل مكانة بارزة في سياسات دول مجلس التعاون، والتي تلعب دوراً محورياً في قطاع النفط والغاز على المستوى العالمي، مما يضمن أمن الطاقة في جميع أنحاء العالم.

جاء ذلك خلال كلمة في جلسة السياسات الجديدة لأمن الطاقة، ضمن جلسات الدورة التاسعة عشرة من مؤتمر حوار المنامة «قمة الأمن الإقليمي»، بتنظيم وزارة الخارجية في مملكة البحرين، وبالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS)، خلال الفترة 17-19 نوفمبر 2023م، في العاصمة البحرينية المنامة، بحضور وزراء الخارجية والدفاع والأمن القومي ورؤساء الأجهزة الأمنية والخبراء والسياسيين وأبرز المفكرين في العديد من الدول.

وذكر أنه من المهم أن يتم دراسة حالة أمن الطاقة في عصرنا هذا، والتي من الممكن أن تُعزى إلى عدد من العوامل، الصراع التقليدي، عدم وجود خطط بديلة، السرد المضلل القائل بأن مصادر الطاقة البديلة يمكن أن تحل محل الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى مرور سنوات من قلة الاستثمار.

كما أشار إلى أن دول مجلس التعاون أثبتت على مدى عقود من الزمن باستمرار أنها شريكة موثوقة في مجال الطاقة، مما يدل على التزامها الثابت بتحقيق استقرار أسواق الطاقة العالمية، مستذكراً الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات، حيث إن بعض هذه الدول اتخذت تدابير استثنائية، مثل تغيير أعلام ناقلات النفط الخاصة بها، لحماية تدفق النفط على الرغم من الخطر الذي تتعرض له سفنها، أما في الآونة الأخيرة، سلطت أزمة الحرب الأوكرانية الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه دول مجلس التعاون في الحفاظ على أمن الطاقة، فعلى الرغم من التحديات الهائلة التي لا تزال تلقي بظلالها على أسواق الطاقة، فقد أظهرت دول مجلس التعاون مرونة وحافظت على استمرارية واستقرار العرض على النفط، وأنه يتعين على الدول والمنظمات الدولية توحيد الجهود لحماية هذه الممرات من التهديدات العسكرية أو القرصنة أو الكوارث البيئية.

وأكد خلال الكلمة على أهمية المساعي الإستراتيجية التي تبذلها دول الخليج لتعزيز أمن الطاقة، بما في ذلك التركيز على مصادر الطاقة المتجددة، والاستثمار القوي في البحث والتطوير من أجل حلول الطاقة المستدامة، وتعزيز كفاءة الممارسات في استخدام الطاقة، وتشجيع القطاع الخاص على التعاون في المشاريع المشتركة.

كما ذكر أن دول مجلس التعاون تُدرك أهمية إمدادات الطاقة التقليدية على المدى الطويل لضمان أمن الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، حيث تبنت دول المجلس أيضًا مصادر الطاقة المتجددة، كما يتضح من خطط التنمية الوطنية الخاصة بكل منها، مبيناً معاليه بعض خطط ومشاريع الطاقة الكبرى في دول مجلس التعاون، والتي تسير جنبا إلى جنب مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة، ولاسيما الهدف رقم 7 الطاقة نظيفة وبأسعار معقولة، وتتماشى مع اتفاقية باريس، حيث أوضح معاليه أن إستراتيجية الإمارات للطاقة 2050 تستهدف مزيج الطاقة الذي يجمع بين مصادر الطاقة المتجددة والنووية والنظيفة لتلبية المتطلبات الاقتصادية لدولة الإمارات والأهداف البيئية على النحو التالي 44 % طاقة نظيفة، 38 % غاز، 12 % فحم نظيف، وتهدف البحرين إلى تحويل 20 % من طاقتها إلى طاقة متجددة بحلول عام 2035، والوصول إلى الحياد الكربوني الصفري بحلول عام 2060، وتتضمن الخطة تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتهدف إلى توليد 5 % من كهرباء البلاد من مصادر متجددة بحلول عام 2025، مع الالتزام بالطاقة النظيفة والاستدامة، وتتصدر الرؤية السعودية 2030 المسؤولية في معالجة تحديات الطاقة والمناخ وينصب التركيز على الحلول المبتكرة مثل اقتصاد الكربون الدائري (CCE) ومزيج الطاقة المتنوع بشكل متزايد، حيث ستأتي 50 ٪ من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2030، وفي عام 2022 أعلنت سلطنة عمان هدفًا لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، وبدأت في تقليل استخدام الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة المحلي، واستنادًا إلى تحليل المشاريع العالمية الحالية، فإن عمان تسير على الطريق الصحيح لتصبح سادس أكبر مصدر للهيدروجين على مستوى العالم والأكبر في الشرق الأوسط بحلول عام 2030، أما رؤية قطر الوطنية 2030 فتستهدف توليد 20% من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، بالإضافة إلى أن تهدف الكويت إلى توليد 15% من إجمالي إنتاج الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2035.

مستذكراً بأن صناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة قد تجاهلوا لفترة طويلة التحذيرات الصادرة من قطاع النفط والغاز بشأن نقص الاستثمار، ووضع صناع السياسات هؤلاء الكثير من الثقة في مصادر الطاقة المتجددة، كما تراجعت الاستثمارات في مجال النفط والغاز بشكل ملحوظ في الفترة من 2014 إلى 2021، مما أدى إلى الحاجة الملحة لتصحيح ذلك من أجل ضمان أمن الطاقة وسد أي ثغرات، وسيحتاج العالم إلى النفط والغاز في المستقبل المنظور لتلبية الطلب المتزايد، وقد تم التأكيد على ذلك في تقرير «التوقعات العالمية 2023» الذي أصدرته منظمة أوبك مؤخراً، ويتوقع أن يتوسع الطلب على الطاقة بنسبة 23 % من الآن وحتى عام 2045، ومن المتوقع أن يلبي النفط والغاز أكثر من 50 % من احتياجات الطاقة العالمية بحلول ذلك الوقت، وبالنسبة لصناعة النفط وحدها، ترى أوبك أن متطلبات الاستثمار تبلغ 14 تريليون دولار حتى عام 2045، أو حوالي 610 مليارات دولار سنوياً، ومن الأهمية أن يتم تحقيق ذلك لصالح المستهلكين والمنتجين والاقتصاد العالمي، وفي نهاية المطاف لأمن الطاقة العالمي.

وأكد الحاجة الملحة لتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك حماية البنية التحتية للطاقة وطرق النقل، فضلاً عن مواجهة التهديدات المحتملة، سواء كانت عسكرية أو سبرانية، وأن الرؤية طويلة المدى ضرورية لضمان أمن الطاقة، بغض النظر عن الصراعات الحالية مثل الحرب الروسية الأوكرانية أو غيرها من التحديات قصيرة المدى، وتعزيز التعاون والشفافية بين المنتجين والمستهلكين أمر بالغ الأهمية لضمان استقرار أسواق النفط.

موضحاً بأنه على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها دول مجلس التعاون للتعاون كأعضاء فاعلين في المجتمع العالمي، فإن مواجهة التحديات المستقبلية تتطلب تحالفاً عالمياً واسع النطاق، حيث إن أي انقطاع في إمدادات الطاقة يشكل تهديداً لجميع البلدان، بغض النظر عن وضعهم التنموي، وأهمية أن ندرك أن أمن الطاقة يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني والدولي، وأي خلل في أمن الطاقة يمثل نقصاً في الأمن الشامل.

أسواق النفط تراقب افتتاح تداولات اليوم.. وتقلص إمدادات البترول العالمية

الرياض

تراقب أسواق النفط الخام في افتتاح تداولات الأسبوع، اليوم الاثنين، مدى تقلص امدادات البترول العالمية والتي لطالما تشكل مخاوف في ظل فرض المزيد من العقوبات الأميركية على بعض شاحني النفط الروسي، هذا بخلاف تخفيض إنتاج تحالف أوبك +، الامر الذي دفع أسعار النفط لتقفز بأكثر من 4 % في ختام تداولات الأسبوع الفائت، منتعشة من أدنى مستوياتها في أربعة أشهر، إذ أغلقت العقود الآجلة لخام برنت على ارتفاع 3.19 دولار، أو حوالي 4.1 %، عند 80.61 دولار للبرميل، في حين ارتفع خام غرب تكساس الوسيط 2.99 دولار، أو 4.1 %، إلى 75.89 دولار.

ومع ذلك، أنهى كلا الخامين الأسبوع على انخفاض أكثر من 1 %، وهو الانخفاض الأسبوعي الرابع على التوالي، متأثرَين في الغالب بارتفاع مخزونات الخام الأميركية واستمرار الإنتاج القياسي المرتفع. وقال محللو موقع أويل برايس، تعافت أسعار النفط بشكل طفيف يوم الجمعة بعد أربعة أسابيع متتالية من الخسائر التي دفعت خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط إلى أدنى مستوياتهما منذ يوليو. ومع مزيج من البيانات الاقتصادية الضعيفة من الولايات المتحدة حيث يبدو أن سوق العمل بدأ يهدأ أخيرًا، فقد تخلى خام غرب تكساس الوسيط عن مستوياته السابقة من التخلف الحاد وهو الآن في حالة تأهب في الأشهر المباشرة. وعلى الرغم من المشاعر السلبية، بدأت أسعار النفط في الارتداد قليلاً يوم الجمعة. وتعمل شركات النقل الأميركية ومشغلو محطات التصدير على تكثيف فحوصات الجودة على شحنات خام غرب تكساس الوسيط التي يصدرونها في أعقاب عدة حالات من تلوث الفاناديوم والحديد، سعياً لتهدئة المشترين الذين يشعرون بالقلق من أضرار المصافي بسبب المعادن الزائدة. ونجح كونسورتيوم دولي بقيادة شركة جلينكور التجارية الكبرى، والذي يضم شركة نيبون ستيل اليابانية، وشركة بوسكو الكورية الجنوبية، في شراء أعمال فحم الكوك التابعة لشركة تيك ريسورسز مقابل 9 مليارات دولار، منهيًا واحدة من أكثر ملاحم الاندماج والاستحواذ إثارة للاهتمام في عام 2023.

وفي نيجيريا، قررت وزارة العدل النيجيرية التنازل عن مجموعة من المطالبات المدنية التي يبلغ مجموعها 1.1 مليار دولار ضد شركة النفط الإيطالية الكبرى «بدون قيد أو شرط» و«بأثر فوري» بشأن قضايا الفساد المزعومة فيما يتعلق بحقل «أو بي إل «245، مما يحسن آفاق المنبع.

ويقال إن شركة النفط الأميركية الكبرى شيفرون، تقوم بتقييم الخيارات لبعض من صافي فدانها البالغ 70 ألف فدان من مساحات الصخر الزيتي في هاينزفيل في شرق تكساس، مع بقاء البيع الكامل خيارًا ممكنًا، وهي خطوة أولى في برنامج سحب الاستثمارات الخاص بالشركة والذي تبلغ قيمته 15 مليار دولار. من صفقة هيس.

ومرة أخرى دعت مجموعة مكونة من أكثر من 100 منظمة بيئية بقيادة منظمة غرينبيس، وأكشن إيد، البنوك والمؤسسات المالية إلى خفض نصف تمويل مشروع الغاز الطبيعي المسال في موزمبيق الذي تقوده شركة الطاقة الفرنسية الكبرى، توتال إينرجيز. وحول صادرات إيران النفطية، تعهد مستشار الطاقة للرئيس الأميركي، عاموس هوشستاين، بفرض عقوبات أكثر صرامة على إيران مع ارتفاع صادرات الدولة الشرق أوسطية فوق علامة المليون برميل يوميا هذا العام، رافضًا فكرة أن إدارة بايدن خففت عقوباتها. ولا تدعم ديناميكيات العرض والطلب الحالية حدوث انتعاش حاد في الأسعار. ومن المتوقع أن يظل الإنتاج والصادرات الأميركية ثابتين في الأشهر المقبلة. وهناك توقعات بتحسن تدريجي في إنتاج دول أوبك مثل فنزويلا وإيران والعراق. وربما يحل هذا محل النقص في البراميل القادمة من المملكة العربية السعودية وروسيا. وقد تكون المشاكل الاقتصادية في الصين، والتوقعات بارتفاع أسعار الفائدة على المدى الطويل، وقوة الدولار الأميركي، العقبة الأخرى أمام السلعة في المدى القادم. وتظل التداولات حذرة، متتبعة التطورات في الشرق الأوسط حيث أن أي تصعيد للتوتر من شأنه أن يزعج سلسلة إمدادات النفط وبالتالي الأسعار. وقال محللو أويل برايس حول أسعار النفط الخام، إن ديناميكيات العرض والطلب ليست مواتية للتعافي الفوري. وعلى الرغم من التخفيض المستمر للإنتاج من قبل المملكة العربية السعودية وأعضاء آخرين في أوبك+، فقد ارتفع إنتاج النفط من المنظمة للشهر الثالث على التوالي في أكتوبر. ويرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج من نيجيريا وأنجولا. كما ساهم الأعضاء الصغار في المجموعة من خلال التغلب على العوامل التي تؤثر على الإنتاج والعرض. وضخت المجموعة 27.90 مليون برميل يوميا في سبتمبر، بزيادة قدرها 180 ألف برميل يوميا. كما ارتفع إنتاج إيران إلى أعلى مستوى له منذ عام 2018 عندما أعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات على صادراتها النفطية. وتم الإبلاغ عن ارتفاع مماثل من العراق أيضًا. وفي الوقت نفسه، لم يكن هناك أي زيادة فورية في إنتاج النفط في فنزويلا على الرغم من تخفيف الولايات المتحدة العقوبات على قطاع النفط في الآونة الأخيرة. وانخفض النفط الخام إلى أدنى مستوى له منذ أربعة أشهر تقريبًا في الأسبوع الماضي بسبب انحسار توترات العرض في الشرق الأوسط، وارتفاع صادرات أوبك، وإصدار بيانات اقتصادية متباينة من الصين، وارتفاع مستويات المخزون الأميركي. وشهدت الأسعار تصحيحاً بأكثر من 16 % منذ منتصف أكتوبر عندما تجاوزت 90 دولاراً للبرميل بفعل المخاوف بشأن تزايد المخاوف الجيوسياسية. وتشير علامات زيادة إنتاج الخام الأميركي والإيراني أيضًا إلى أن أسواق النفط قد لا تكون متشددة كما كان متوقعًا في البداية، حتى مع إشارة المنتجين الرئيسيين روسيا والمملكة العربية السعودية إلى أنهم سيحافظون على تخفيضات الإمدادات حتى نهاية العام.

وأنتجت إيران، العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، حوالي 2.5 مليون برميل يوميا من الخام في عام 2022، وفقا لبيانات الطاقة الأميركية. وينتظر المشاركون في السوق اجتماع بنك إنجلترا المتوقع يوم الخميس. وفي أوروبا، بلغ معدل التضخم في منطقة اليورو لشهر أكتوبر أدنى مستوياته في عامين، حسبما أظهرت قراءة يوروستات الأولية، مما أثار وجهة نظر مفادها أن البنك المركزي الأوروبي من غير المرجح أن يرفع أسعار الفائدة قريبا. وقدر محللو بنك جيه بي مورجان أن الطلب العالمي على النفط بلغ في المتوسط 102.1 مليون برميل يوميا في أكتوبر، وهو ما يقل بنحو 100 ألف برميل يوميا عن توقعاتهم السابقة لهذا الشهر.

. وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن مخزونات النفط الخام في البلاد زادت مع إعادة تشغيل المصافي التي تخضع للصيانة الموسمية للوحدات بشكل أبطأ من المتوقع. لكن على الرغم من انخفاض معدلات تشغيل التكرير، ارتفعت مخزونات البنزين الأميركية بمقدار 0.1 مليون برميل في الأسبوع إلى 223.5 مليون برميل، حسبما ذكرت إدارة معلومات الطاقة. وحول مشروع بورت آرثر للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، والذي يواجه مشكلة، قضت محكمة الاستئناف الأميركية للدائرة الخامسة بأن لجنة تكساس لجودة البيئة لم تفرض نفس حدود الانبعاثات على مصانع تسييل الغاز التابعة لشركة سيمبرا إينرجي في بورت آرثر كما هو الحال في المشاريع الأخرى، مما أدى إلى وقف بناء الموقع. وقاد خفر السواحل الأميركي عملية تنظيف للتسرب النفطي في خليج المكسيك يوم الجمعة، بالشراكة مع وكالات وشركات محلية واتحادية بعد أن بدأ تسرب خط أنابيب تحت الماء لشركة مين باس اويل قاذرينق. وقالت وكالة حماية البيئة الأميركية إن خط أنابيب النفط الخام يقع على بعد نحو 30 كيلومترا قبالة الشاطئ في خليج المكسيك شرق مدينة البندقية بولاية لويزيانا. وأضافت أن خفر السواحل قام بتفعيل فريق الاستجابة الوطني الذي يضم 15 كيانًا اتحاديًا مسؤولاً عن تنسيق الاستجابة لحوادث التلوث النفطي. وأضاف خفر السواحل أن طاقمًا جويًا تابعًا للشركة لاحظ وجود النفط الخام خلال رحلة جوية يوم الخميس بالقرب من نظام خطوط أنابيب مبوجي بالقرب من جنوب شرق نيو أورليانز. وفي ليبيا، منعت البلاد ناقلة النفط الخام بروتيوس فيليبا - التي وصلت مؤخرًا إلى ميناء حيفا من تحميل البضائع لأن طرابلس لا تعترف بإسرائيل ويبدو أنها تكثف الضغط على سوق الشحن في البحر الأبيض المتوسط وسط الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر.

وفي فنزويلا، عرضت شركة النفط الحكومية الفنزويلية، بدفيسا شحنة مليون برميل من خام كوروكورو، وهو النوع الذي خرج من السوق منذ عام 2021 حيث تقلص الإنتاج في مشروع المياه الضحلة إلى الحد الأدنى المطلق ولكنه الآن يعود ببطء إلى الحياة. وفي الصين، تدعو البلاد عمال مناجم الفحم إلى بذل المزيد من الجهد ومع انخفاض إنتاج الفحم في الصين بنسبة 1 % مقارنة بسبتمبر إلى 388.8 مليون طن في أكتوبر، وحثت اللجنة الوطنية للإصلاح والتنمية شركات الفحم على تعزيز مراقبة إنتاج الفحم وزيادة الإنتاج الإجمالي.

وفي غانا، تسعى البلاد إلى تحسين الصفقة بالنسبة لشركات الحفر. وتهدف حكومة غانا إلى تقديم آلية أكثر مرونة للإتاوات لتحفيز الاستثمار في إنتاجها النفطي البحري، الذي يبلغ حاليًا 160 ألف برميل يوميًا، على الرغم من أن نظام الإتاوات الحالي ثابت بنسبة 4 % 12.5- % من إجمالي إنتاج النفط. وفي كاليفورنيا الأميركية، خفض المنظمون في الولاية الحوافز المالية للمدارس والشقق والمزارعين لتثبيت الألواح الشمسية على الأسطح، للمرة الثانية بالفعل في عام 2023

، وسط انخفاض ملحوظ في تركيبات الطاقة الشمسية هذا العام حيث تراجعت المبيعات بنسبة 80 % مقارنة بالسجل المسجل في العام الماضي. وفي إندونيسيا، وفقًا للرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو، من المقرر أن تستثمر شركة النفط الأميركية الكبرى إكسون موبيل ما يصل إلى 15 مليار دولار في مصنع للبتروكيماويات ومشروع لالتقاط الكربون وتخزينه في إندونيسيا، ويستهدف حوضين تحت الأرض في بحر جاوة. وقال أليكس كيماني، محلل أسواق اويل برايس، قد يؤدي التشاؤم غير المبرر بشأن الطلب على النفط الخام، إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط. وقاب انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ يوليو الأسبوع الماضي. وارتفعت صفقات البيع على مدار العقود الأربعة الرئيسية لخام برنت وغرب تكساس الوسيط بمقدار 31.7 مليون برميل إلى 209.5 مليون برميل في أحدث بيانات تحديد المواقع. وقال بنك ستاندرد تشارترد، ان الضعف الحالي في الأسعار يمثل عجزًا كبيرًا، وقد تسجل أسواق النفط قريبًا ارتفاعًا كبيرًا مشابهًا للارتفاع الذي حدث في شهر مايو. وفي الأسبوع الماضي، سجلت أسعار النفط تراجعها الأسبوعي الرابع على التوالي، لتنخفض إلى أدنى مستوى لها منذ منتصف يوليو مع استمرار المخاوف بشأن الطلب لتحل محل المخاوف من انقطاع الإنتاج المرتبط بالصراع في الشرق الأوسط. وتشهد أسواق النفط تحولا في المعنويات، مع انخفاض كبير في عمليات الشراء للمضاربة مما أدى أيضا إلى الضغط على الأسعار. ووفقا لمحللي السلع في بنك ستاندرد تشارترد، عادت صفقات البيع إلى أسواق النفط بقوة. وارتفعت صفقات البيع لمديري الأموال عبر عقود برنت وخام غرب تكساس الوسيط الأربعة الرئيسية بواقع 31.7 مليون برميل إلى 209.5 مليون برميل في أحدث بيانات تحديد المواقع، في حين انخفضت صفقات الشراء لمديري الأموال بمقدار 16.0 مليون برميل إلى 456.4 مليون برميل. وفي المقابل، انخفض حجم المراكز الطويلة في النفط الخام بسبب مخاوف الاقتصاد الكلي التي طغت على عوامل العرض والطلب التقليدية. وانخفضت النسبة الطويلة والقصيرة في عقد خام غرب تكساس الوسيط في بورصة شيكاغو التجارية إلى 2.0 في أحدث البيانات، وهو انخفاض حاد من 11.4 قبل ستة أسابيع. ووفقا لبنك ستاندرد تشارترد، فإن المخاوف بشأن ضعف الطلب تنبع من الارتباك بشأن الموسمية والعلاقة بين الصادرات والإنتاج. ويشير المحللون إلى أن الطلب على أجهزة تكييف الهواء في الشرق الأوسط انخفض الآن منذ انتهاء فصل الصيف في نصف الكرة الشمالي، مما أدى إلى تحرير كميات أكبر للتصدير. ويفسر التجار والمضاربون بشكل غير صحيح هذه الزيادة في توافر الصادرات على أنها مؤشر على ارتفاع العرض وفقدان انضباط المنتجين. ومع ذلك، يقول المحللون إن حجم حركة المضاربة الحالية في النفط لا تبرره البيانات الأساسية. وعلى سبيل المثال، لا يزال الطلب على النفط في الهند قويا، حيث ارتفع بمقدار 211 ألف برميل يوميا في أكتوبر إلى 5.004 مليون برميل يوميا. وكان الطلب على الديزل قويا بشكل خاص، حيث ارتفع بنسبة 9.3 % على أساس سنوي إلى 1.88 مليون برميل يوميا، في حين ارتفع الطلب على البنزين بنسبة 4.8 % على أساس سنوي إلى 861 ألف برميل يوميا. ويُظهر نموذج الطلب الخاص ببنك ستاندرد تشارترد ارتفاع الطلب العالي بمقدار 2.02 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي في أكتوبر، ويتوقع أن يظل نمو الطلب أعلى من 1.5 مليون برميل يوميًا في نوفمبر وديسمبر ويناير، في حين من المرجح أن يصل النمو في عام 2024 إلى 1.5 مليون برميل يوميًا. ويشير بنك ستاندرد تشارترد إلى أن التشاؤم الشديد بشأن الطلب في سوق النفط في مايو الماضي أثبت أنه لا أساس له من الصحة، وأن الانخفاض في الأسعار مهد الطريق لارتفاع امتد إلى أكثر من 25 دولارًا أميركيًا للبرميل. ويرى المحللون أن ضعف الأسعار الحالي هو أيضًا انخفاض كبير، وقد تسجل أسواق النفط قريبًا ارتفاعًا كبيرًا مشابهًا للمسار الصعودي لشهر مايو.

وقد لا يكون نمو الطلب القوي الذي يتم تسجيله في الهند مجرد صدفة. ويتوقع العديد من المحللين أن تحل الهند محل الصين كمحرك رئيسي لنمو الطلب العالمي على النفط في المستقبل القريب. ومن المتوقع أن يكون النمو السكاني السريع، والذي من المرجح أن يفوق نظيره في الصين، هو المحرك الرئيسي لاتجاهات الاستهلاك في الهند. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يتخلف تحول البلاد من وسائل النقل التقليدية التي تعمل بالبنزين والديزل عن مناطق أخرى، في تناقض حاد مع تبني الصين المتزايد للسيارات الكهربائية والطاقة النظيفة بشكل عام. وقال بارسلي أونج، رئيس أبحاث الطاقة والمواد الكيميائية في آسيا في بنك جيه بي مورجان تشيس وشركاه: «كانت الهند ستتفوق دائمًا على الصين في غضون وقت من الوقت من حيث كونها المحرك لنمو الطلب العالمي، ويرجع ذلك أساسًا إلى العوامل الديموغرافية مثل النمو السكاني».

وقد كان اعتماد الصين على السيارات الكهربائية سريعا للغاية، وهو اتجاه لا يبشر بالخير بالنسبة للطلب على البنزين في أكبر سوق للسيارات في العالم. وتضاعفت مبيعات السيارات الكهربائية في الصين تقريبًا إلى 6.1 مليون وحدة في عام 2022، مقارنة بـ 48000 وحدة فقط تم بيعها في الهند، وأن المركبات الكهربائية تعمل بالفعل على إزاحة أكثر من 1.4 مليون برميل يوميًا من استخدام النفط على مستوى العالم. ومن جانبها، فإن الهند ليست في عجلة من أمرها للتخلي عن الوقود الأحفوري التقليدي. وفي وقت سابق من العام، أعلن وزير الفحم الهندي برالهاد جوشي أن الفحم سيستمر في لعب دور مهم في قطاع الطاقة في البلاد حتى عام 2040 على الأقل، في إشارة إلى الوقود كمصدر للطاقة بأسعار معقولة ولم يصل الطلب عليه بعد إلى ذروته في الهند. وقال جوشي: «وبالتالي، لن يحدث أي تحول بعيدًا عن الفحم في المستقبل المنظور في الهند»، مضيفًا أن الوقود سيستمر في لعب دور كبير حتى عام 2040 وما بعده. ومع ذلك، من غير المرجح أن تتمكن الهند من تكرار النطاق الضخم لشبكة النفط التوسعية في الصين في أي وقت قريب، حيث تستهلك الأخيرة حالياً ثلاثة أضعاف كمية النفط. ونما استهلاك الهند من النفط بنحو 255 ألف برميل يوميًا خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، مما ساعد على نمو إجمالي الاستهلاك إلى 135 مليون طن متري في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023 مقارنة بـ 128 مليون طن متري في الفترة المقابلة من العام الماضي. لكن مقطع النمو هذا كان أبطأ بكثير من 415 ألف برميل يوميا المسجلة في 2021-2022 مع انتعاش الاقتصادات من جائحة فيروس كورونا وإجراءات العزل العام.

محللون: أسعار النفط تحت تأثير البيانات الاقتصادية الضعيفة .. تراكم المخزونات يحفز البيع الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بعد تسجيل أربعة أسابيع من الخسائر بفعل زيادة الإمدادات من خارج تحالف «أوبك +» والمخاوف من الركود وتباطؤ الطلب العالمي.

وأوضحوا لـ«الاقتصادية» أن النفط الأمريكي انخفض بنسبة 16 في المائة تقريبا الشهر الماضي وأكثر من 23 في المائة في الأسابيع السبعة الماضية مع استمرار سيطرة الباعة على حركة الأسعار، لافتين إلى أن الحركة الهامشية للأسعار الأعلى في ختام الأسبوع الماضي كانت مجرد إغلاق قصير، لكن من المرجح أنها الآن عرضة لمزيد من الخسائر حيث أثرت البيانات الأخيرة في النفط.

وذكر أنه في حين أن التوقعات الفنية للنفط لا تزال سلبية، فإن سرعة عمليات البيع الأخيرة تتركه مفتوحا لتصحيح جزئي على خلفية أي أخبار إيجابية عن الطلب أو العرض، لافتين إلى أن بيانات كشفت عن زيادات هائلة في تخزين الخام ما أثر بشكل كبير في السعر، ولقد أضاءت البيانات الاقتصادية الضعيفة الطريق أمام انخفاض أسعار النفط، لكن التراكم الأخير لمخزونات النفط أدى ببساطة إلى تفاقم عمليات البيع الحالية.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة «إن اجتماع وزراء الطاقة في تحالف (أوبك +) يومي 25 و26 نوفمبر الجاري يحظى بترقب كبير من الأسواق حيث يتطلع الجميع إلى قرارات جديدة ربما تكون داعمة للأسعار من خلال إجراء مزيد من التخفيضات الإنتاجية الطوعية لدول التحالف بشكل جماعي».

واعتبر إجراء خفض جديد في الإنتاج يقدره البعض بمليون برميل يوميا إضافية سيكون كفيلا بوقف نزيف الخسائر التي كانت متواصلة على مدى أربعة أسابيع، مشيرا إلى أن انخفاض أسعار النفط جاء مع استمرار تباطؤ النمو العالمي في التأثير في النشاط الاقتصادي، حيث نشهد تدهورا في البيانات الأمريكية ذات الأداء الجيد نسبيا.

أما دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، فيرى أن سوق النفط الخام تخوض مرحلة صعبة تغيب فيها الرؤية المستقبلية الواضحة وتهيمن عليها حالة عدم اليقين حيث خاضت الصناعة عديدا من الصدمات الجيوسياسية في الأعوام الثلاثة الماضية من الوباء إلى الحرب الروسية - الأوكرانية والآن الحرب في غزة.

وذكر أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى مزيد من الانخفاضات في أسعار النفط الخام حيث إن النطاق المستهدف السابق لإدارة الرئيس جو بايدن يراوح بين 67 و72 دولارا بهدف تجديد مستويات الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، وهو أمر قيل لاحقا إن تحقيقه سيستغرق أعواما.

ويتفق بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة مع أن المتداولين يتداولون النفط الخام الأمريكي على المدى الطويل، وهناك توقعات باستمرار تقلبات الأسعار، لافتا إلى أن المعنويات متباينة وتقديرات المؤسسات الدولية المعنية بالطاقة متفاوتة أيضا.

ونوه بأن المتداولين ركزوا في ختام الأسبوع الماضي على ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية وتسجيل إنتاج قياسي من النفط الخام الأمريكي إلى جانب ضعف المصافي الصينية وتراجع البيانات الاقتصادية، مشيرا إلى أن العوامل الداعمة للأسعار ما زالت قوية ومؤثرة خاصة توقعات الطلب الصعودية من «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية.

بدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية «إن السوق تميل إلى توقع قيام (أوبك +) في الاجتماع المقبل بتجديد تخفيضه الطوعي الإضافي بمقدار مليون برميل يوميا إلى أوائل العام المقبل».

ونقلت عن «ساكسو بنك» تأكيده أن المخاطر قصيرة المدى المتمثلة في حدوث ضعف إضافي في أسعار النفط لا يمكن استبعادها نظرا لضغوط البيع المستمرة من الصناديق، كما يفكر المتداولون أيضا في مخاطر اتخاذ إجراءات إضافية لمواجهة انخفاضات أسعار النفط من جانب وزراء الطاقة في تحالف «أوبك +» عندما يجتمعون في 26 نوفمبر الجاري.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط الجمعة بعد يوم من هبوطها بنحو 5 في المائة إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر بسبب تزايد المخاوف من تصاعد الإمدادات من خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وتباطؤ الطلب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 3.04 دولار بما يعادل نحو 3.93 في المائة إلى 80.46 دولار للبرميل بحلول الساعة 07:49 بتوقيت جرينتش، فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي إلى 75.70 دولار، بزيادة 2.80 دولار، أي نحو 3.84 في المائة.

وخسر الخامان القياسيان نحو سدس قيمتهما خلال الأسابيع الأربعة الماضية، وسجلت الأسعار الأسبوع الرابع من الخسائر.

وقال محللون من «جولدمان ساكس» في مذكرة «أسعار النفط انخفضت قليلا هذا العام رغم أن الطلب تجاوز توقعاتنا المتفائلة»، لافتين إلى أن إمدادات «أوبك» غير الأساسية كانت أقوى بكثير من المتوقع، وعوضت جزئيا خفض «أوبك».

ويضيف محللون من «آي.إن.جي» في مذكرة «من الواضح أن الميزان النفطي للفترة المتبقية من العام ليس قويا كما كان متوقعا في البداية، وفي ظل الظروف الحالية، ما زال من المتوقع أن تعود السوق إلى الفائض في الربع الأول من 2024».

ومن جانب آخر، ذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة ارتفع بمقدار منصتين هذا الأسبوع بعد انخفاضه بمقدار منصتين الأسبوع الماضي.

وأشار إلى ارتفاع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 618 منصة هذا الأسبوع، وحتى الآن هذا العام قدرت الشركة خسارة 161 منصة حفر نشطة، ويبلغ عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع 457 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية عام 2019 قبل الوباء.

ولفت إلى ارتفاع عدد منصات النفط بمقدار ست منصات إلى 500 وهي أعلى زيادة في أسبوع واحد خلال تسعة أشهر، وانخفض عدد منصات النفط الآن بمقدار 121 منصة حتى الآن في عام 2023 كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار أربع منصات هذا الأسبوع إلى 114، بخسارة 42 منصة غاز نشطة منذ بداية العام. وبقيت الحفارات المتنوعة على حالها.

ونوه بارتفاع عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع، وهو الآن أقل بـ38 منصة من الوقت نفسه من العام الماضي، كما شهد عدد منصات الحفر في Eagle Ford انخفاضا بمقدار منصة واحدة وهو الآن أقل بـ21 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

الأسر البريطانية تستعد لارتفاع جديد في فواتير الطاقة خلال يناير

الاقتصادية

تستعد الأسر في بريطانيا لارتفاع فواتير الطاقة الخاصة بهم مجددا بدءا من يناير المقبل، مع تلاشي الآمال في التخفيف من أزمة تكاليف المعيشة.

تعتزم هيئة أوفجيم للرقابة على قطاع الطاقة الإعلان عن أحدث حد أقصى لها للأسعار الخميس المقبل، مع توقع مؤسسة كورنوول انسايت الاستشارية للطاقة، أنها ستزيده من 1834 جنيها استرلينيا حاليا لأسرة عادية تستخدم وقودا مزدوجا إلى 1931 جنيها، بقفزة نسبتها 5 في المائة تسري بدءا من يناير إلى مارس من العام المقبل.

ووفقا لـ«الألمانية»، تشير التوقعات إلى أن الفاتورة العادية ستنخفض حينئذ إلى 1853 جنيها استرلينيا من بداية أبريل، لكنها لن تقل عن مستويات اليوم حتى يوليو من العام المقبل.

وقالت كورنوول إنسايت إن اعتدال الطقس الأخير يساعد على خفض أسعار الغاز، وقد يساعد على خفض فواتير الطاقة العام المقبل إذا ما استمر. لكنها أضافت أنه «ليس من المتوقع حدوث انخفاضات سعرية حادة».

في سياق الشأن البريطاني، تراجعت مبيعات التجزئة في بريطانيا بشكل غير متوقع في أكتوبر الماضي، ما يعطي انطباعا بأن سلسلة زيادات أسعار الفائدة، التي تهدف إلى كبح جماح التضخم بدأت تلقي بظلالها على النشاط الاقتصادي في البلاد. وذكر المكتب الوطني للإحصاء في بريطانيا أن حجم السلع، التي تم بيعها عبر المتاجر ومنصات التجارة الإلكترونية انخفض الشهر الماضي 0.3 في المائة، بعد انخفاض بلغ 1.1 في المائة في نسبة معدلة خلال سبتمبر، عندما تسبب اعتدال الطقس بشكل غير معتاد في تراجع الإقبال على شراء الملابس.

3.83 مليار طن إنتاج الصين من الفحم خلال 10 أشهر.. ارتفع 3.1 % الاقتصادية

حافظ إنتاج الصين من الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي على توسع مطرد خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري.

وأضافت نتائج بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء، أن إنتاج مناجم الفحم في البلاد سجل 390 مليون طن في أكتوبر الماضي، بزيادة 3.8 في المائة على أساس سنوي.

وبلغ إنتاج الفحم خلال 10 أشهر العام الجاري 3.83 مليار طن، أي أعلى بنسبة 3.1 في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي، وفقا لوكالة الأنباء الصينية «شينخوا».

وخلال الفترة ما بين شهري يناير - أكتوبر الماضيين، استوردت البلاد إجمالي 380 مليون طن من الفحم، بزيادة 66.8 في المائة عن العام السابق. وارتفع إنتاج البلاد من النفط الخام بنسبة 1.7 في المائة على أساس سنوي خلال الفترة المذكورة إلى 174.05 مليون طن، بينما ارتفعت وارداتها من النفط الخام بنسبة 14.4 في المائة إلى 473.22 مليون طن.

وارتفع أيضا إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 6.1 في المائة في الأشهر المذكورة إلى 189.6 مليار متر مكعب، بينما توسعت واردات الغاز الطبيعي بنسبة 8.8 في المائة إلى 96.51 مليون متر مكعب، وفقا للبيانات. بدوره يسعى قطاع الطاقة الشمسية في الصين - أضخم بلد من حيث السكان في العالم - لاستقبال انتعاشة جديدة خلال 2023، وسط خطط طموحة لزيادة السعة بمعدلات قياسية.

وتخطط الصين لإضافة ما يتجاوز 100 جيجاواط من الكهرباء النظيفة خلال 2023، إلا أنها تواجه مشكلة في تحديث البنية التحتية لشبكة الكهرباء الوطنية لاستيعاب هذه الطفرة، وفقا لمنصة إس آند بي جلوبال المتخصصة (S&P Global).

وما زال قطاع الطاقة الشمسية في الصين بحاجة إلى تعزيز قدراته التقنية والتجارية لمواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العالم، وفقا لمنظمة تشينا فوتوفولتيك إنستدري المتخصصة.

تستحوذ على 30 في المائة عالميا.

وتستحوذ الصين على أكبر سعة من مشاريع الطاقة الشمسية عالميا منذ أعوام، بنسبة تجاوزت 30 في المائة من إجمالي السعة المثبتة حول العالم، وفقا لما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

العراق يسعى للاستثمار الأمثل للنفط والغاز

الشرق الأوسط

دعا رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني، الأحد، إلى أهمية استثمار الارتفاع النسبي لأسعار النفط الخام في السوق العالمية في زيادة التخصيصات المالية من خلال الاستثمار الأمثل للنفط والغاز.

وأكد السوداني، خلال اجتماعه بكوادر في وزارة النفط، على «ضرورة النهوض بالقطاع النفطي الحيوي بكل مفاصله لارتباطه بخطط الدولة والتنمية المنشودة». وقال إن «النفط يشكل المصدر الرئيسي للدخل، والحكومة تعمل على تطوير القطاع النفطي والقطاعات الأخرى الخاصة بالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والأسمدة، وتطوير قطاع الكهرباء، والعمل على برنامج خطة مشاريع الطاقة المتكاملة».

وبحسب بيان للحكومة العراقية، اطلع السوداني، خلال الاجتماع، على نتائج المباحثات التي عُقدت بين وزارة النفط في الحكومة الاتحادية ووزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان العراق، من أجل استكمال الإجراءات الخاصة بإعادة تصدير النفط الخام عبر ميناء «جيهان» التركي.

كما اطلع على سير تنفيذ خطط وزارة النفط المعدة لتطوير القطاع النفطي في العراق، واستعراض مشاريع قطاعات الاستخراج والتوزيع، ومحور التصدير ومشاريع الغاز والمصافي، ونسب الإنجاز، وأبرز المشكلات التي تواجه سير التنفيذ، فضلاً عن مناقشة الفرص الاستثمارية المعلنة من الوزارة عام 2023.

في الأثناء، صرح مسؤول عراقي بارز، الأحد، بأن العراق قطع أشواطاً كبيرة لتوسيع مجال الاستثمار في قطاع الغاز وإيقاف عمليات حرقه. وقال حمزة عبد الباقي المدير العام لشركة «غاز البصرة»، خلال افتتاح مؤتمر استثمار الغاز، إن العراق يعمل على استثمار كميات الغاز من الحقول النفطية وحسب التوقيتات الزمنية لسد متطلبات الاستهلاك الداخلي والتفكير بتصدير الفائض إلى الأسواق العالمية.

وأضاف أن «وزارة النفط بذلت جهوداً كبيرة لتفعيل عقود التراخيص مع الشركات الأجنبية للوصول إلى إنتاج 1000 مليون قدم مكعب قياسي بهدف تأمين متطلبات إنتاج الطاقة الكهربائية، وإيقاف عمليات حرق الغاز للحد من عواقب مخاطره على البيئة». وذكر أن «العراق يعمل على تأسيس شركة لاستيعاب جميع الغازات المنتجة، فضلاً عن أن التعاون مع شركة (توتال) الفرنسية سيدفع باتجاه رفع قدرات الحقول النفطية والسعي لتطوير برامج الطاقة البديلة».

ويناقش المشاركون في المؤتمر تطورات صناعة الغاز الطبيعي في ظل الاقتصاد العراقي والخطط المستقبلية لتفعيل الاستثمار، ومشاريع استثمارات الغاز المصاحب في حقول جنوب العراق، ومشاريع تحويل الغاز الطبيعي إلى مشتقات نفطية ذات نقاوة عالية، ومعالجة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وتعزيز البنى التحتية لاستغلال الغاز بشكل أمثل.

أمين عام أوابك: دول النفط والغاز تواجه تحديات.. و4 بلدان لديها خطط كبيرة للطاقة المتجددة

الطاقة

يرى أمين عام أوابك المهندس جمال اللوغاني، أن الدول العربية لديها إمكانات كبيرة في إنتاج كل مصادر الطاقة التي يحتاج إليها العالم، وأنها ستبقى مصدرًا موثوقًا لإمدادات الطاقة.

وفي حوار حصري مع منصة الطاقة المتخصصة، بمناسبة قرب انعقاد قمة المناخ كوب 28 في الإمارات، تحدّث «اللوغاني» عن جهود الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز في خفض الانبعاثات، وتبنيها العديد من المبادرات في هذا الشأن، خاصة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي أطلقتها المملكة العربية السعودية عام 2021.

كما تحدّث عن التحديات التي تواجه تلك الدول، وما وصفه بـ«التوازن الدقيق» بين الأهداف المختلفة مثل خفض الانبعاثات وتوافر الطاقة.

فمنذ تولّيه مهام منصبه على رأس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، في الأول من مارس/آذار 2023، يؤكد المهندس جمال اللوغاني في كل الفعاليات والأحداث الطاقوية، أن أهم التحديات التي تواجهها صناعة الطاقة هي المتطلبات الاستثمارية العالية المستقبلية لتطوير قطاع النفط والغاز، والتي ستصل بحلول عام 2045 إلى نحو 12.1 تريليون دولار.

ودائمًا ما يشير أمين عام منظمة أوابك إلى أهمية عوائد النفط «التي تمثّل في البلدان المصدّرة حجر الزاوية لمتابعة إستراتيجيات التنويع الاقتصادي المستدام».. وإلى نص الحوار:

حوار أمين عام أوابك مع منصة الطاقة

بداية.. ما رؤيتكم لأهمية قمة كوب 28 في وقت يشهد فيه العالم ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري وزيارة الطلب عليه؟

الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز تواجه العديد من التحديات في المستقبل، تتمثّل في كيفية بناء أنظمة طاقة مستدامة وموثوقة، وهو ما يتطلب توازنًا دقيقًا بين الأهداف المختلفة، مثل خفض الانبعاثات، وتوافر الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، فضلًا عن أمن الطاقة.

وفي هذا الصدد، تطبّق العديد من الدول المنتجة للنفط المعايير الدولية للحفاظ على بيئة خالية من الملوثات، وتستعمل تكنولوجيات من شأنها الحصول على نوعية من الوقود والطاقة منخفضة الانبعاثات، ولذلك لا يمكن الإصرار على الربط بين بيئة خالية من الانبعاثات واستهلاك الوقود الأحفوري وبالأخص النفط الخام والغاز.

كما أن استغلال المصادر الهيدروكربونية مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة مثل «CCUS» سيعزز دون شك إمكان وصول العالم إلى الحياد الصفري المنشود في عام 2050، وبذلك ستكون هذه المصادر جزءًا من الحل نحو التحول المتوازن والمتدرج والمسؤول نحو مصادر طاقة أكثر ديمومة بصورة تأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات لكل دولة.

كيف ترون رئاسة الإمارات لهذه القمة خاصة أنها من كبار منتجي النفط ومصدريه؟

الأنظار تتجه -بالفعل- في الوقت الحاضر إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)، المزمع عقده خلال المدة بين 30 نوفمبر/تشرين الثاني و12 ديسمبر/كانون الأول 2023 في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تُعد في مقدمة الدول المنتجة للنفط، وأعلنت التزامها بالحياد الكربوني بحلول عام 2050.

وهنا نشدّد على الدور الذي تقوم به دولة الإمارات لتعزيز الجهود العالمية في مواجهة التحديات المناخية، وتحقيق استدامة الطاقة من خلال استضافتها (COP28) الذي ينعقد في ظل حالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والأوضاع الجيوسياسية التي ستلقي بظلالها بطبيعة الحال على سير المفاوضات وتقدمها.

وقد كانت دولة الإمارات رائدة وسباقة في مبادراتها الإستراتيجية لخفض الانبعاثات وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، لتتواءم المبادرة مع أهداف مؤتمر باريس للمناخ 2015 (COP21)، لتحفيز الدول على خفض الانبعاثات، للحد من ارتفاع درجات حرارة الأرض دون 1.5 درجة إلى درجتيْن، مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية.

وجدير بالذكر أن الإمارات باشرت تنفيذ ما يقارب 14 مشروعًا، بغرض الحد من انبعاثات غازات الدفيئة تحت مظلة آلية المشروعات النظيفة، ويُقدر إجمالي الخفض السنوي بنحو مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون.

كما أطلقت دولة الإمارات العديد من البرامج لزيادة كفاءة الطاقة، وأعلنت خريطة طريق لتحقيق الريادة في مجال الهيدروجين خلال فعاليات قمة المناخ كوب 26 (COP26) في مدينة غلاسكو الإسكتلندية عام 2021.

وحاليًا، تطوّر الإمارات مشروعًا ضخمًا لالتقاط ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في مدينة أبوظبي، وتشجيع دعم التوجه نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر منخفض الكربون من خلال تطوير إستراتيجية، وخريطة طريق للهيدروجين الأخضر في دبي.

وقد أطلقت الإمارات -مؤخرًا- إستراتيجية طويلة الأمد، لتحويل وسائل المواصلات العامة إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، وتقليل البصمة الكربونية في جميع أنشطتها، لتواكب مساعيها لتحقيق الحياد الكربوني والانتقال من مرحلة التعهدات إلى مرحلة الإنجازات، لتتوافق مع رؤيتها الإستراتيجية للتنمية المستدامة.

كيف ترون رئاسة الدكتور سلطان الجابر رئيس شركة أدنوك النفطية لقمة كوب 28؟

نود الإشادة بالقيادة الحكيمة للدكتور سلطان الجابر رئيس مؤتمر الأطراف القادم (COP28) في إدارته الملفات الساخنة خلال جولة المفاوضات لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف اتفاق باريس، التي من أهمها التخفيف والتكيف والتمويل المناخي والخسائر والأضرار.

ما هي فرص خروج القمة بقرارات تساعد على تقليل الاحترار العالمي؟

أعتقد أن رئاسة قمة كوب 28 قد أعلنت رسالتها لمعالجة تحديات تغير المناخ من خلال حلول واقعية ومنطقية في ظل التعاون الدولي، وهناك الكثير من المبادرات كمبادرة إعلان الإمارات حول العمل الزراعي، ومبادرة الابتكار الزراعي للمناخ، ورفع السقف من أجل المناخ للزراعة الحديثة، وتحالف القرن من أجل المناخ.

كما دعت رئاسة المؤتمر الدول الأعضاء للانضمام إلى مجموعة من التعهدات الهادفة لدعم تسريع خفض الانبعاثات، كتعهد المشتريات الحكومية الخضراء للقطاعات كثيفة الانبعاثات وإعلان الهيدروجين، ونحن على ثقة بأن تلك المبادرات ستعمل على تعزيز العمل المناخي العالمي والوصول الى الحياد الكربوني المطلوب.

كما نشيد بالركائز الـ4 للمؤتمر، وهي تسريع عملية التحول العادل والمنصف والمسؤول للطاقة وخفض الانبعاثات قبل عام 2023، وإحداث تحول بمسار تمويل المناخ من خلال الوفاء بالوعود القائمة، ووضع إطار لتوافق جديد بشأن التمويل وحشد الجهود من أجل مؤتمر أطراف يحظى بمشاركة الجميع، ووضع الطبيعة والشعوب وسبل العيش في صميم العمل المناخي، والتأكيد أن تتواءم المخرجات مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي واتفاق باريس والظروف والأولويات الإقليمية والوطنية.

ما مدى الدعم الممكن تقديمه لمساعدة الدول النامية على مواجهة تغير المناخ من خلال مشروعات الطاقة النظيفة؟

مؤتمر الأطراف COP28 يسعى من خلال تهيئة الظروف الأساسية لتحقيق انتقال عادل ومنصف للطاقة، والعودة إلى المسار الصحيح للعمل المناخي وخفض الانبعاثات بحلول عام 2030 بما يتناسب مع اتفاق باريس، والعمل على بناء منظومة الطاقة المستقبلية النظيفة، إذ تكون خالية من الوقود التقليدي، وتوسيع نطاق تطبيق الحلول والتقنيات المتاحة في هذا المجال ومضاعفة كفاءة الطاقة والتسريع بنشر التقنيات المتاحة في هذا الخصوص.

ويأتي ذلك من خلال وسائل التنفيذ التي من أهمها التمويل والتدفقات المالية والتكنولوجيا، وبناء قدرات الدول النامية من خلال اتخاذ شروط ميسرة وبتكلفة مناسبة لتلبية احتياجاتها وأولوياتها.

هل ترى أن خطوات الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط كافية حاليًا في عملية تحول الطاقة؟

معظم الدول العربية تسعى إلى تطوير خطط طموحة لتوسيع نطاق إنتاجها من الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها، وأطلقت مبادرات لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون، ومن أهمها مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي أطلقتها المملكة العربية السعودية عام 2021، وتهدف إلى التوسع في خطط نزع الكربون الناتج من الصناعات البترولية والصناعات كثيفة استهلاك الطاقة، كصناعات الأسمنت، والحديد والصلب، والألومنيوم.

كما تمتلك الدول العربية فرصًا جيدة لتنمية مشروعات احتجاز غاز ثاني أكسيد الكربون، إذ يُقدر إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بها بنحو 2.2 مليار طن مكافئ من غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يمثّل قرابة 6.3% من إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون العالمية، التي تمكنها من التوسع في تنمية إنشاء مشروعات إنتاج الهيدروجين الأزرق، والمرتبطة بصورة مباشرة مع تقنيات احتجاز الكربون، وبما يسهم في تحقيق مستقبل الطاقة المستدامة، بصفته أحد العناصر الأساسية في مزيج الطاقة بالتآزر مع الوقود الأحفوري.

وتشهد بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مشروعات في مجال البنية التحتية، وإنشاء شبكات النقل والتوزيع لغاز ثاني أكسيد الكربون، فضلًا عن إقرار السياسات، والتشريعات التنظيمية، والتحفيزية الداعمة والمشجعة لذلك.

ما أبرز الدول العربية التي ترون أنها ستكون قيادية للمنطقة في التحول للطاقة المتجددة؟

لا يمكن النظر إلى دولة قيادية أو أخرى غير قيادية في هذا المجال، ففي ضوء النمو المتزايد في الطلب على الطاقة، تدرك كل الدول العربية حاجة العالم إلى جميع مصادر الطاقة المتاحة، ومن بينها مصادر الطاقة المتجددة، كما أن الظروف البيئية والاقتصادية والمصادر المتاحة من الطاقات المتجددة تختلف من دولة إلى أخرى.

فعلى سبيل المثال، وحتى نهاية عام 2022، تصدّرت جمهورية مصر العربية قائمة الدول العربية من حيث السعات المركبة من طاقة الرياح، بسعة بلغت 1643 ميغاواط، في حين كان ترتيبها ثالثًا من ناحية السعات المركبة من الطاقة الشمسية بسعة بلغت 1724 ميغاواط.

وقد اعتمد المجلس الأعلى للطاقة منذ عام 2016، إستراتيجية تهدف إلى أن تصل نسبة إسهام الطاقة المتجددة إلى 42% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في مصر عام 2035.
كما يُلاحظ أن الإمارات تصدرت قائمة الدول العربية من ناحية السعات المركبة من الطاقة الشمسية بسعة بلغت 3 آلاف و40 ميغاواط، في حين أنجزت -مؤخرًا- برنامجًا لطاقة الرياح بسعة 105.5 ميغاواط، مكونًا من 23 عنفة موزعة على 4 مواقع في الدولة.

وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، فمن المخطط أن تشكل الطاقات المتجددة 50% من سعة التوليد الكهربائية فيها عام 2030. وقد أنجزت في عام 2022 مشروع «دومة الجندل» لطاقة الرياح، بسعة 400 ميغاواط.

وضمن رؤية الكويت، فسوف تعمل على تأمين 15% من الطلب المحلي على الكهرباء باستعمال الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وتخطط شركة نفط الكويت لتصل السعة المركبة من الطاقة الشمسية إلى 9 غيغاواط في عام 2045.

هذه البيانات وغيرها، تؤكد أن الدول العربية تسير على طريق واضح نحو تبني مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديها، بما يتناسب مع وضع كل دولة. هناك اهتمام عربي كبير بمشروعات الهيدروجين الأخضر، هل ترون أنه الأقل تكلفة بين مصادر الطاقة المتجددة الأخرى؟

ما يزال الهيدروجين الأخضر في مرحلة مبكرة جدًا من التطوير، ولذلك ما تزال تكلفة إنتاجه عالية إذا ما قُورنت بمصادر الطاقة المتجددة الأخرى التي استغرقت وقتًا كافيًا من التطوير، ما أدى إلى تراجع تكلفتها، إلا أنه من المتوقع أن يُسهم التقدم التقني والتطور في سعة أجهزة التحليل الكهربائي المستعملة في إنتاج الهيدروجين الأخضر إلى تقليل التكلفة التي قد تصل إلى قرابة دولارين/كغم من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030، مقابل 4-6 دولارات/كغم في الوقت الراهن.

كما تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة لا يجري التطرق إليها عادة في سياق الحديث عن الهيدروجين، وهي تكاليف نقله بصفته سلعة مثل النفط والغاز، التي تُعد بتقديراتنا مرتفعة للغاية، بل وتصل في بعض الحالات إلى أكثر من ضعف تكلفة إنتاج الهيدروجين نفسه كما هو الحال مع الهيدروجين المسال، إلا أن هذه التكلفة مرشحة للتراجع مع مرور الوقت استنادًا إلى التقدم في 3 عوامل:

تحسُّن اقتصادات الحجم.

تطور التقنيات المستعملة في نقل الهيدروجين.

تحسين كفاءة التقنيات المستعملة في نقل الهيدروجين، والتعلم عبر الممارسات المكتسبة من عمليات التشغيل.

الرسم التالي من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، استنادًا إلى الدراسة الأخيرة لمنظمة أوابك عن «نقل الهيدروجين وتصديره»:

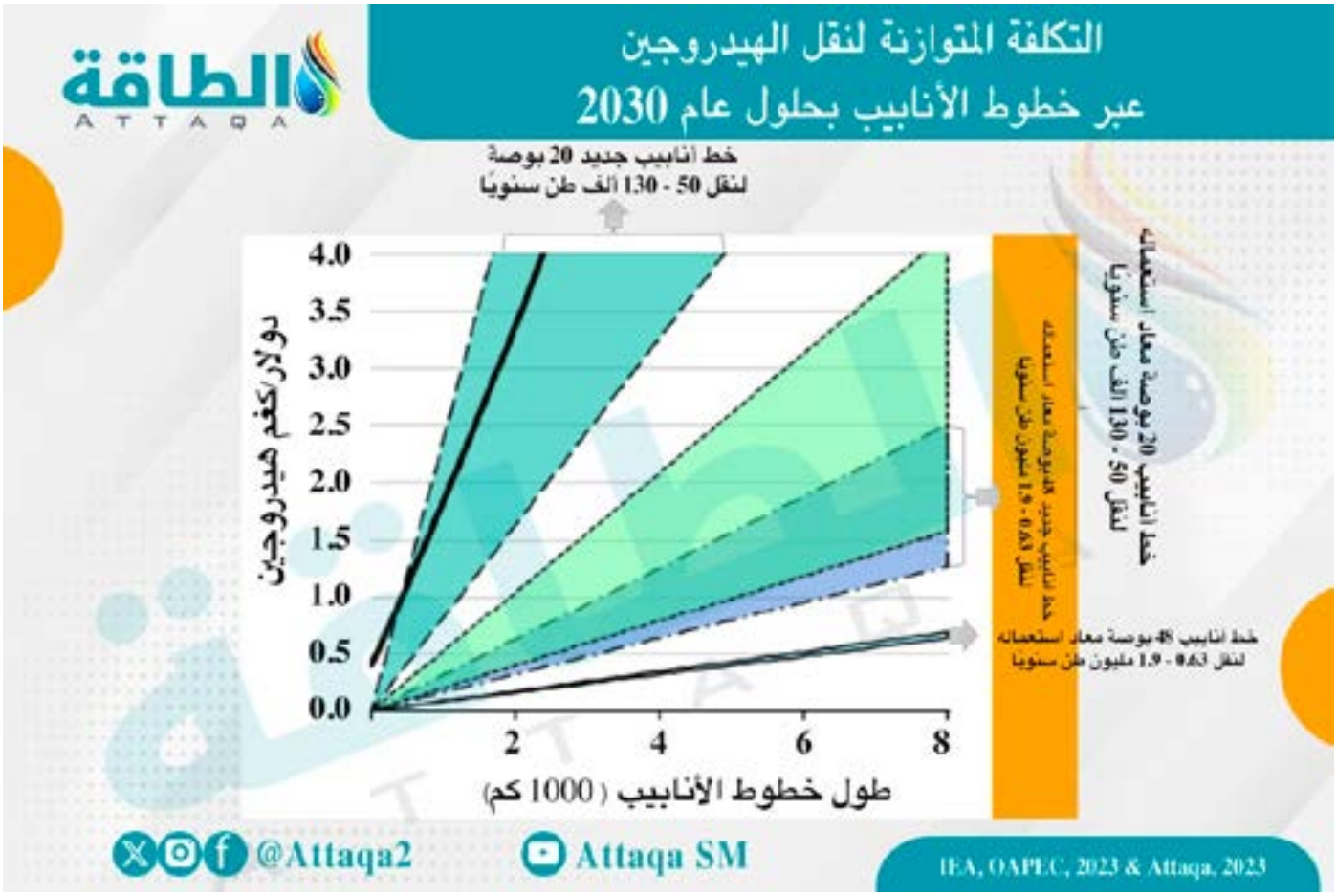

وقد عملت منظمة أوابك على إبراز الجوانب الاقتصادية والفنية الخاصة بنقل الهيدروجين، وأصدرت مؤخرًا دراسة عن الخيارات والتحديات لنقل الهيدروجين وتصديره لتسليط الضوء على هذا الجانب.

وفق أحدث البيانات المتوفرة لديكم، كم عدد مشروعات الهيدروجين المخطط لها في الدول العربية حتى نهاية الربع الثالث من 2023، وكم عدد المشروعات التي دخلت حيز التنفيذ؟

نحن في الأمانة العامة لمنظمة أوابك، نولي اهتمامًا كبيرًا بتطورات الهيدروجين، ليس فقط في المنطقة العربية، وإنما عالميًا، من خلال رصد حالة المشروعات والإستراتيجيات الوطنية والخطط والمبادرات الدولية التي تهدف إلى التوسع في إنتاج الهيدروجين وخلق طلب مستقبلي.

حقل المحاكيك.. معلومات عن اكتشاف الغاز السعودي الجديد

الطاقة

أعلنت المملكة العربية السعودية، اليوم الأحد، اكتشاف غاز في حقل المحاكيك، الذي تزامنت تدفقاته مع تدفقات حقل آخر، وهو «الحيران».

وقال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، في بيان حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه، إن عملاقة الطاقة في المملكة «أرامكو» تمكنت من التوصل إلى اكتشافات غاز جديدة في الحقلين معًا، اليوم 19 نوفمبر/ تشرين الثاني (2023).

وأشار الوزير إلى أن حقل المحاكيك للغاز الطبيعي من شأنه أن يعزز اكتشافات الغاز في السعودية، التي تستهدف المملكة تنميتها، بعد أن تدفَّق الغاز من بئر (المحاكيك - 2) بمعدل 0.85 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا.

ماذا تعرف عن حقل المحاكيك؟

يقع حقل المحاكيك للغاز الطبيعي بمنطقة الربع الخالي السعودية، والتي تمتد على مساحة تبلغ نحو 600 ألف كيلومتر مربع، وفق البيانات التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتتوزع منطقة الربع الخالي بين 4 دول، هي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، واليمن، وتوجد بها احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، التي تسعى شركة أرامكو السعودية إلى اكتشافها.

ويأتي اكتشاف الغاز في حقل المحاكيك ضمن جهود عملاقة الطاقة السعودية أرامكو لزيادة احتياطياتها من الغاز الطبيعي، الذي يدخل ضمن أهداف العالم لخفض الانبعاثات في قطاع الطاقة، تمهيدًا لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

وإلى جانب الاكتشافات الحديثة في حقل المحاكيك، توصلت أرامكو إلى كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في حقل الحيران، بعدما تدفّق الغاز من مكمن «حنيفة» في بئر «الحيران – 1» بمعدل 30 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا، بجانب كميات من المكثفات تبلغ 1600 برميل يوميًا.

وبجانب بئر «الحيران – 1» في مكمن حنيفة، تدفقت كميات ضخمة من الغاز من مكمن «العرب – ج» الواقع في حقل الحيران، بلغت نحو 3.1 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا.

يشار إلى أن منطقة الربع الخالي، في الجزء الواقع بالمملكة العربية السعودية، تحتوي أيضًا على حقل الشرقة، الذي أعلن وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، في فبراير/شباط 2022، اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي داخله.

اكتشافات الغاز في السعودية

في فبراير/شباط من العام الماضي 2022، توصلت شركة أرامكو السعودية إلى اكتشاف 5 حقول جديدة في مناطق مختلفة من المملكة، توزعت بين مناطق الربع الخالي والمنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية والحدود الشمالية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتضمّنت اكتشافات الغاز في السعودية، حقل «شدون» في المنطقة الوسطى، على بُعد 180 كيلومترًا جنوب شرق الرياض، وحقل شهاب في الربع الخالي، على بُعد 70 كيلومترًا جنوب غرب حقل الشيبة، وحقل الشرفة على بُعد 120 كيلومترًا جنوب غرب حقل الشيبة.

وفيما يخصّ اكتشافات الغاز الطبيعي غير التقليدي، توصلت أرامكو السعودية إلى حقل «أم خنصر»، الذي يبعد 71 كيلومترًا جنوب شرق عرعر، وحقل «سمنة» بالمنطقة الشرقية جنوب حقل الغوار على بُعد 211 كيلومترًا جنوب غرب مدينة الظهران.

ماذا تعرف عن حقل الحيران؟.. أحدث اكتشافات الغاز السعودية

الطاقة

أعلنت السعودية التوصل إلى اكتشافات غاز في حقل الحيران للغاز الطبيعي، الذي يحتوي على احتياطيات كبيرة، وذلك في إطار جهود المملكة لتعزيز عمليات التنقيب عن النفط والغاز.

فقد تمكنت شركة أرامكو السعودية من اكتشاف غاز بالحقل الذي يقع في منطقة الربع الخالي بالمملكة، وذلك بعد أن تدفّق الغاز من مكمن «حنيفة» في بئر «الحيران – 1» بمعدل 30 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا.

وإلى جانب الكميات الجديدة من الغاز الطبيعي التي اكتشفتها أرامكو السعودية في حقل الحيران، تدفقت كميات من المكثفات بلغت نحو 1600 برميل، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ماذا تعرف عن حقل الحيران؟

يقع هذا الحقل -وهو أحدث اكتشافات الغاز في السعودية في منطقة الربع الخالي- على مساحة تتجاوز 600 ألف كيلومتر مربع.

والربع الخالي تعدّ ثاني أكبر صحراء في العالم، وتحتلّ الثلث الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية بين 4 دول خليجية، وهي الإمارات والسعودية وسلطنة عمان واليمن.

بالإضافة إلى بئر «الحيران – 1» في مكمن حنيفة، شهد مكمن «العرب – ج» في حقل الحيران تدفّق كميات من الغاز تبلغ نحو 3.1 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا، وفق الأرقام التي حصلت عليها منصة الطاقة.

وتحتوي منطقة الربع الخالي، بالإضافة إلى حقل الحيران، على كثير من حقول النفط والغاز في السعودية، والتي يأتي من بينها حقل الشرقة، الذي أعلن وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، في فبراير/شباط 2022، اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي فيه. يشار إلى أن حقل الشرفة يجاور حقل الحيران في منطقة الربع الخالي، إذ يقع على بُعد 120 كيلومترًا جنوب غرب حقل الشيبة، ويحتوي على بئر واحدة للغاز الطبيعي، وهي «الشرف - 2»، وتدفّق منها الغاز بمعدل 16.9 مليون قدم مكعبة يوميًا، مع 50 برميلًا من المكثفات.

وينضم حقل الحيران للغاز في المملكة إلى جهود شركة أرامكو السعودية لرفع طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي، في إطار المساعي للنهوض بمزيج الطاقة من المصادر النظيفة إلى النصف بحلول عام 2030، وفق إستراتيجية الشركة التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

إنتاج الغاز في السعودية

خلال العقد الماضي، الممتد بين عامي 2010 و2020، ارتفع إنتاج الغاز في المملكة العربية السعودية بنسبة 30%، مسجلًا مستوى قياسيًا بنهاية العقد، وذلك بدعم من توجّه شركة أرامكو السعودية لتطوير الحقول غير المصاحبة.

وكشف تقرير لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، خلال العام الماضي 2022، ارتفاع متوسط إنتاج السعودية من الغاز الطبيعي بنحو 11 مليار قدم مكعبة يوميًا خلال 2020، بزيادة 30% عن عام 2010.

وخلال عام 2020، كانت المملكة سادس أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وإيران وقطر والولايات المتحدة وتركمانستان، إذ نما إجمالي إنتاجها بسبب تطوير حقول الغاز غير المصاحب والمستقلة، رغم تخفيضات أوبك+ التي تقلّص إنتاج النفط، ومن ثم الغاز المصاحب.

وبنهاية العقد الماضي، بلغ إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في المملكة العربية السعودية نحو 333 تريليون قدم مكعبة بنهاية 2020، بما في ذلك تلك الموجودة في منطقة مشتركة مع الكويت، وهي الكميات التي ترتفع حاليًا مع اكتشافات الغاز الجديدة، في حقل الحيران وحقل المحاكيك.

شكراً